الأنباء
الاربعاء 4 يناير 2017

السويط: الحكومة اعتذرت عن عدم تقديم أولوياتها في الفترة الحالية حتى تقديم برنامج عملها

أسامة الشاهين وثامر السويط ومحمد الدلال

بحثت لجنة الاولويات البرلمانية في اجتماعها امس عددا من الأولويات التشريعية التي وصلتها من مختلف اللجان البرلمانية في مجلس الأمة، اضافة الى جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط عقب الاجتماع ان عددا من اللجان البرلمانية قدمت اولوياتها التشريعية وهي لجنة حماية الأموال العامة ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد ولجنة الميزانيات والحساب الختامي، مضيفا ان لجنتي «المالية» و«التعليمية» نبهتا انهما ستقدمان اولويات اخرى.

وأوضح ان الأولويات التي قدمتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي هي مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية (2016/2015) اما لجنة حماية الأموال العامة فتتعلق اولوياتها بالهيئة العامة للاستثمار والأموال المستثمرة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وأضاف السويط ان لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد تقدمت بأولوية واحدة وهي مشروع قانون الجامعات الحكومية «وهو قانون مهم جدا ويأتي في سلم الأولويات».

وذكر ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قدمت ثلاث اولويات الا وهي وثيقة الإصلاح الاقتصادي ومشروع قانون بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروع بقانون بتعديل قانون احكام قانون حماية المنافسة.

وأفاد بأن الحكومة اعتذرت عن تقديم اولوياتها في الفترة الحالية حتى يتم تقديم برنامج عملها، مبينا ان «مجلس الوزراء رسم في اجتماعه الأخير ملامح برنامج عمل الحكومة ولكن لم يتم تقديمه بشكل رسمي حتى اللحظة الى مجلس الأمة».

وبين ان اللجنة ناقشت في اجتماعها ايضا جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة واضافت بعض التعديلات الى الجدول على ان تناقش هذه التعديلات مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في اجتماع مكتب المجلس.

وقال ان اللجنة حددت يوم 18 يناير موعدا لاجتماعها المقبل، مضيفا ان اللجنة ستوجه دعوة للجانب الحكومي للحضور في هذا الاجتماع للتنسيق حول اولويات اللجان البرلمانية على ان توجه اللجنة دعوة اخرى للجان البرلمانية المؤقتة لتقديم اولوياتها.

من جهة اخرى، كشف السويط عن اعداد عدد من النواب لطلب بشأن تكليف لجنة حماية الاموال العامة التحقيق في قضية تهريب الحاويات والشاحنات وفتح ملف الادارة العامة للجمارك بعد تكرار الخروقات التي تهدد امن الكويت وتحديد ملفات التهريب والفساد والتجاوز على القانون وتكليف اللجنة بتقديم بيانات تفصيلية عن ملابسات الموضوع واجراءات للمجلس لمحاسبة المقصرين.

واشار الى ان «موضوع اختفاء الحاويات افقد المواطن الثقة في الإجراءات الأمنية خاصة في مؤسسة مهمة كمؤسسة الجمارك»، موضحا ان «ما تهرب شيء ليس بالبسيط فهي حاويات ضخمة وهو ما يدل على الفساد المنتشر والمستشري في هذه المؤسسة وقطاعاتها المختلفة».

وذكر ان «الإجراءات التي اتخذها وزير المالية انس الصالح غير مقنعة لنا كنواب»، مشددا على ضرورة التحقيق بشكل موسع لإعادة الاطمئنان للشعب الكويتي الذي تأثرت ثقته بعد هذه الحادثة التي تعكس الاجراءات الخاطئة في مثل هذه المؤسسات.

الحمود: الحكومة ستدرس طلب اللجنة الأولمبية الدولية لسحب القضايا المرفوعة ضدها وضد الفيفا

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود استعداده لمواجهة الاستجواب الذي لوح به النائب د.وليد الطبطبائي، مشيرا الى انه سيواجه اي استجواب بكل تأكيد ولا مشكلة في ذلك، لافتا الى ان مواجهة اي استجواب جزء من قسمنا لذلك لا يحب ان نضخم قضية الاستجواب ومن حق اي نائب ممارسة حقه الرقابي ومن واجبنا التعامل معه وتقديم كل الحقائق.

وقال الحمود في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة الشباب والرياضة أقسمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة وللنائب حق دستوري في ان يقدم الأسئلة البرلمانية او الاستجوابات وعلينا ان نرد ونقدم كل الحقائق كاملة للشعب الكويتي فالأمانة الوطنية والمسؤولية التي أمامنا اهم من اي منصب.

وأوضح الحمود قائلا: اجتمعت مع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية وكانت هناك بنود أساسية على جدول أعمال اللجنة تتمثل في الإجراءات الحكومية التي قامت بها الهيئة العامة للرياضة للتعامل مع موضوع الإيقاف الرياضي وتمت إحاطة اللجنة بكل ما اتخذناه من إجراءات على هذا الصعيد بما فيها مخاطبة المنظمات الدولية الرياضية وإعداد مشروع قانون جديد للرياضة وهيئة خاصة للمنشطات حتى تتواكب قوانيننا وتشريعاتنا مع التطورات التي حدثت بعد عام 2012.

وأضاف الحمود استمعنا لملاحظات قدمت من قبل أعضاء لجنة الرياضة البرلمانية وخاصة فيما يتعلق برد اللجنة الأولمبية الدولية الذي وصل إلينا في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2016، والذي أشار الى ثلاث نقاط مهمة بينت الحكومة خلالها مبادئ أساسية هي احترام الدستور وسيادة الكويت والتعاون بما يحقق مصلحة الرياضة الكويتية والسعي الجاد لإعداد تشريع رياضي يحقق متطلبات وتطلعات المنظمات الدولية ويحقق مصلحة الكويت فضلا عن تقديم اللجنة الدولية لاقتراحات تختص بالقوانين وقدمت الحكومة مشروع قانون متكامل للرياضة.

وتابع قائلا أما فيما يتعلق في مطالبة المنظمات الدولية سحب الحكومة الكويتية لقضاياها المرفوعة ضدها وإعادة مجالس الأندية بينت الحكومة موقفها من هذا الموضوع بأنها ستدرس تلك القضايا والمقترحات وان ما يلزمنا هو القانون في معالجة مثل هذه الأمور.

وأوضح الحمود ان أعضاء لجنة الشباب والرياضة أكدوا ان الهدف من مهلة الشهرين التي منحها مجلس الأمة لوزير الإعلام ووزير الشباب هو معالجة قضية الرياضة وخاصة رفع الإيقاف عن رياضتنا وبعض العلاقات الدولية، مشيدا بجهود رئيس وأعضاء لجنة الشباب والرياضة في سبيل رفع الإيقاف وحرصهم على تطوير الرياضة في الكويت.

مؤكدا حرص الحكومة على دعم الشباب الكويتي بما يحقق طموحات الشعب الكويتي على هذا الصعيد.

وفي رده على سؤال حول انفراج أزمة الرياضة ورفع الإيقاف قال الحمود ان الانفراجة ترجع الى تعاون الجميع فمجلس الأمة مثلا يقوم في دور مهم من خلال دعوة كل الأطراف لإيجاد الحلول المناسبة لازمة الرياضة وفي الجانب الآخر الحكومة أول من بادر لتقديم كل التعاون والدعم المطلق بهدف رفع الإيقاف وإصلاح الرياضة لذلك نأمل بوجود انفراج لأزمة الرياضة ونحن متفائلون ومتعاونون بما يحقق مصلحة الكويت والشباب الرياضي وبما يكرس احترامنا للمواثيق الدولية وحرصنا على الدستور وقوانين الدولة وسيادة الكويت.

وعن قانون 2012/24 أشار الحمود الى ان الحكومة ناقشت هذا الأمر في جلسة الرياضة وبينت لنواب الامة العقبات التي تواجه هذا القانون، مشيرا الى ان الحكومة أصدرت كل القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا القانون لكنه لم ينفذ لأنه سيحقق إلغاء لكيانات الأندية الشاملة التي يوجد لها تاريخ عريق جميعنا يحترمه وهذا يعتبر اهم عائق في هذا الجانب، مضيفا الى ان اليوم يوجد مقترحات بقوانين تقدم بها نواب الأمة ومشروع بقانون تقدمت به الحكومة بهدف انهاء أزمة الرياضة لكن ماهو أساسي ان تقوم المنظمات الدولية باحترام طلب الكويت وتبادر برفع الإيقاف مؤقتا كي يتمكن منتخب الكويت من المشاركة في قرعة آسيا 2019 وهذا يعتبر مطلبا أساسيا ومهما للحكومة الكويتية خاصة ان هناك 14 اتحادا موقوفا لذلك يجب ان يعامل كل الرياضيين معاملة واحدة ونأمل ان نرفع الإيقاف عن رياضتنا بشكل عام.

وأعرب الحمود عن ثقته بجهود مجلس الأمة في جانب وحرص الحكومة في الجانب الآخر على إيجاد الحلول لازمة الرياضة بشكل نهائي.

من جانب آخر، أوضح الحمود ان اللجنة الأولمبية الدولية طلبت في كتابها الأخير من الحكومة سحب القضايا التي رفعت ضدها وعلى الفيفا وهذا الأمر نوقش في اجتماع اللجنة البرلمانية والحكومة ستدرس هذا الطلب بما يحقق مصلحة الكويت، مشيرا الى ان القضايا تتعلق بتعويض ضرر وقع على دولة خلال سنة وشهرين حرم رياضيوها من المشاركة في أولمبياد ريو دي جانيرو في البرازيل بلا سبب قانوني وبالتالي أقل شيء من الممكن ان نحافظ عليه هو حقنا في طلب التعويض. موضحا ان الحكومة ستدرس القرارات التي من الممكن ان تتخذ في هذا الجانب.

وختم الحمود قائلا نحن متفائلون إذا كان هدفنا مصلحة الكويت وليس أي أمر آخر ونعمل وفق مسؤولياتنا القانونية ونتعاون مع الجميع لخدمة الرياضيين والكويت بشكل عام.

من جانبه أوضح رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب سعدون حماد أن اجتماع اللجنة أمس مع وزير الإعلام ووزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود والفريق المرافق تطرق إلى ايقاف النشاط الرياضي والمشروع الحكومي الجديد، لافتا إلى اجتماع يعقد غدا لبحث آخر التطورات مع عدد من الرياضيين.

وقال حماد في تصريح مقتضب: طرحنا على وزير الإعلام عودة جميع الاتحادات المنحلة وسحب القضايا في محكمة كاس، مؤكدا أنه لم يتخذ رأي قاطع وأرجأنا البت إلى اجتماع غد.

وفي هذا الإطار قال مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب احمد الفضل ان كتاب اللجنة الأولمبية غير مجرى الحديث باللجنة لوجود نقاش حول البنديين المتعلقين باسقاط القضايا وعودة الاتحادات الرياضية اما البند الثالث المتعلق بتشريع قانون جديد غدا «اليوم» فسوف يصلنا مشروع القانون الرياضي الذي تقدمت به الحكومة للمجلس، موضحا انه لن يتم ارسال أي كتاب من قبل المجلس للجنة الأولمبية قبل اجتماع غد الخميس وبعد التأكد من عدم تعارض ذلك مع الدستور والقانون الكويتي.

وأكد الفضل ان الحكومة حريصة كل الحرص على رفع الايقاف، وانه ستتم دعوة عدد من الشخصيات الرياضية التي تعبر عن الشارع الرياضي بمختلف توجهاته لحضور اجتماع الخميس، مشيرا الى ان كتاب اللجنة الدولية تطرق لاسقاط القضايا الدولية وليست الداخلية والموضوع محل تفاوض.

وبين الفضل ان كل ما هو مطلوب الآن مهلة لمدة شهرين، ولو قامت اللجنة الدولية بالأخذ بحسن النوايا فسيكون لدينا فرصة لايجاد حل ونأمل عدم التعنت مع مجلس الامة، مؤكدا ان ثلاثة ارباع الدول الاسلامية مخالفة للمواثيق الاولمبية نظرا لعدم وجود فرق نسائية.

العدساني: سنقدّم قانوناً لإلغاء زيادات تعرفة الكهرباء والماء

رياض العدساني

كشف النائب رياض العدساني عن عزمه التقدم باقتراح بقانون بصفة الاستعجال يقضي بإلغاء جميع الزيادات التي اقرت على تعرفة الكهرباء والماء التي أقرتها الحكومة، مؤكدا ان الزيادة حتى في حال عدم شمولها للسكن الخاص ستنعكس سلبا على المواطن. وقال العدساني في تصريح صحافي: ان زيادة تعرفة الكهرباء والماء التي اقرت مؤخرا بلغت في أحد القطاعات أكثر من 1200٪ والشركات التي طالتها هذه الزيادة ستتلقاها من «ظهور المواطنين» وسيكون المواطن البسيط الأكثر تضررا.

وشدد العدساني على انه كان أولى بالحكومة قبل الذهاب لزيادة تعرفة الكهرباء والماء، النظر في التقارير الموثقة والتي تؤكد عدم وجود أي انعكاس لتخفيف تكاليف صيانة الكهرباء حتى بدخول محطة الزور، داعيا الحكومة الى تخفيض المصاريف قبل زيادة الكهرباء والماء. وأشار العدساني الى ان الحكومة تشتري الكهرباء من محطة الزور بقيمة 26 مليون دينار وفقا للعقد المبرم وتحصل الدولة مقابل ذلك من المحطة 138 ألف دينار قيمة ايجار ارض الدولة. وانتقد العدساني الوثيقة الاقتصادية ضاربا مثالا بتكاليف صيانة محطات الكهرباء في مختلف المواقع كمحطة الزور والشويخ والصبية والدوحة والشعيبة، لافتا الى ان تكلفة الصيانة لكل ميغا واط بلغت في محطة الشويخ وحدها 93 ألف دينار. وأكد العدساني ان زيادة الكهرباء والماء على القطاع الصناعي والتجاري والزراعي سيتحملها المواطن وهي بطبيعة الحال ستنعكس على اسعار الجمعيات التعاونية والاسواق المركزية نتيجة رفع التجار لاسعار سلعهم بعد هذه الزيادة.

وأشار العدساني الى انه تقدم بقانون يلغي جميع الزيادات التي أقرت بشأن تعرفة الكهرباء والماء، داعيا الحكومة الى تقديم قانون منطقي بزيادة معقولة وليس بنسبة 1200٪.

واضاف العدساني ان العجز الذي تتحدث عنه الحكومة بالموازنة هو نتيجة الهدر الذي لم تتم معالجته من خلال تنويع موارد الدخل او تعزيز دور القطاع الخاص وانما من خلال المواطن مباشرة من خلال زيادات اسعار الكهرباء والماء والبنزين والتوجه لإقرار ضريبة القيمة المضافة، متسائلا: وفي حال عدم سد العجز من خلال هذه الخطوات الى اين ستتجه الحكومة وما خطوتها التالية؟ وشدد العدساني على وجوب معالجة الحكومة للهدر الحاصل بالقطاع العام، ففي وزارة الخارجية وحدها ارتفعت تكاليف المصاريف والنقل من 369 مليونا الى 500 مليون وغيرها من الوزارات، مشيرا الى ان ما وثقته التقارير اثبتت ان أغلبية الدعم الموجه للوقود والكهرباء تستهلكه الجهات الحكومية.

الشاهين: تهريب الحاويات من ميناء الشويخ كارثة أمنية

اسامة الشاهين

اعتبر النائب أسامة الشاهين أن تهريب الحاويات من ميناء الشويخ كارثة أمنية لا يمكن تجاوزها، مؤكدا أن صاحب السمو الأمير في نطقه السامي أكد أن الكويت تواجه تحديين اثنين، أهمهما التحدي الأمني، ونحن نعيش في إقليم ملتهب أمنيا ونعاني من التمدد الإيراني والعصابات الطائفية التي لها تأثير على الأمن الداخلي.

وقال الشاهين في مؤتمر صحافي: حتى نتحاشى وقوع أعمال إرهابية يجب أن تكون منافذنا بأعلى درجات الجاهزية، وعموما بيان الجمارك الذي عقب اختفاء الحاويات كان منقوصا ولم يتطرق الى الحاويات التي هربت منذ يناير 2016، وما نستهدفه إجراءات عملية تتخذ لدعم المفتشين الجمركيين وتجهيز مختبرات للفحص وإيفاد المفتشين لدول متقدمة والأخذ بالتوصيات التي يعود بها المفتشون.

وطالب الشاهين بوضع الشركة التي تعاقدت معها الجمارك تحت التقييم، متسائلا: هل زاد تهريب الحاويات بعدما تم التعاقد مع الشركة؟ يجب أن يفتح ملف الشركة، وعموما أنا متحفظ على خصخصة القطاعات الأمنية والمنافذ، فلا بد أن تكون هذه القطاعات في ظل رقابة المؤسسة العامة والقطاع الحكومي لأنها ستكون أكثر أمنا.

وفضّل الشاهين تشكيل لجنة تحقيق نيابية تتعلق باختفاء الحاويات والتي طالب بها غير نائب، مطالبا الحكومة بالاعلان عن بيان كامل لأن الاجراءات التي اتخذت غير كافية وربما هذا الاختراق الأمني يطول دول الخليج لدخول الاتفاقية الجمركية حيز التنفيذ.

من جهة أخرى، أعلن الشاهين عن تقديم اقتراح بقانون لتشكيل لجنة عليا تكون مهمتها اختيار القياديين للقضاء على مشكلة التعيينات التي أضعفت الجهاز الإداري وكان وراءها ملف التعيينات الانتخابية والمسؤولية يتحملها ديوان الخدمة والوزراء كل في اختصاصه، مطالبا بإيقاف الندب الجزئي وساعات التكليف في الوزارات حفاظا على المال العام.

وذكر أنه قدم مع عدد من النواب تعديلا على كادر الهيئة التعليمية لوزارتي التربية والأوقاف لوجود خلل في تطبيقه، موضحا: اقترحنا كادر بدل الشاشة لمعلمي الحاسوب وكادر بدل مختبر لمعلمي الكيمياء وعددهم 48 معلما.

الخضير: «الصحية» ستطلب تمديد عملها في التحقيق بوفاة الصواغ

يوسف الفضالة وسعد الخنفور ود. حمود الخضير

د. جمال الحربي ود. خالد السهلاوي ود. محمود العبدالهادي وقتيبة الكندري

شرعت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية خلال اجتماعها امس بحضور وزير الصحة ووكيل الوزارة وقياديي الوزارة بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة النائب السابق المرحوم فلاح الصواغ، وقررت استكمال التحقيق مع جهات أخرى في اجتماعات مقبلة.

وذكر عضو اللجنة النائب د.حمود الخضير في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة استمعت إلى إفادة وزير الصحة د.جمال الحربي ووكيل الوزارة د.خالد السهلاوي ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية د.محمود العبدالهادي ومدير مركز البابطين لجراحة التجميل والحروق د.قتيبة الكندري، منوها بالتعاون الذي أبداه الوزير الحربي وقياديو الوزارة مع اللجنة، فضلا عن تعاونهم في إحالة هذه القضية إلى النيابة العامة.

وأضاف ان الوزير الحربي زود اللجنة بتفاصيل القضايا المرفوعة ضد الوزارة خلال الفترة من 2011/1/1 حتى 2016/12/11والبالغ عددها 583 والتي كسبت الوزارة بعضها فيما خسرت البعض الآخر.

وأشار النائب د. حمود الخضير إلى أن اللجنة ستناقش هذه القضايا ولن يتم التصريح بأي نتائج قبل الانتهاء من التحقيق وإحالة التقرير إلى مجلس الأمة، لاسيما أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى جهات أخرى كما قد تطلب التمديد لعملها لحين الانتهاء من التحقيق والوصول إلى المعلومة بكل شفافية.

وزارة العدل Ministry of Justice

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٧/١/٢٥ قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل، الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٤/٤٨ ابيوع/٢.

المرفوعة من: علي عثمان فهد الرياح.

١- ضد: نوال عبدالرزاق عمر ملا علي.

٢- الممثل القانوني لبنك التسليف والادخار بصفته.

اولاً: اوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم ١٥١١١/٢٠١٢ الواقع في الاندلس ويمثل القسيمة رقم ١٨٩ من المخطط رقم م/٣٧٠٠٥ قطعة رقم ١٢ ش ١٥ منزل ٥٦ ومساحته ٤٠٠ م٢.

- العقار مكون من دورين وربع وسرداب وملحق، ويحده جيران من الجهات الثلاث، وتكييفه مركزي وواجهاته من الحجر.

- الدور الارضي فيه مكون من: صالتين وغرفة معيشة وحمام.

- والسرداب مكون من: صالة مفتوحة.

- والدور الأول: ٤ غرف و٤ حمامات (لكل غرفة حمام خاص) وصالة موزعة.

- الملحق: ديوانية و٣ حمامات وغرفتين خدم ومطبخ ومخزن.

- ويوجد ايضا في السطح غرفة غسيل وغرفة خادمة وحمام

ثانياً: شروط المزاد:

اولاً: يبدأ المزاد بثمن اساسي قدره ثلاثمائة وسبعون الف دينار كويتي (٣٧٠٠٠٠ د.ك). ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك الصالح لادارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فان لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة ايداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الاقل يوجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: اذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه الا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.

سادساً: اذا لم يقم المزايد الاول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة باي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية اي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بانه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على انه «اذا كان من نزعت ملكيته سائغاً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد ايجار لصالحه باجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم او البيوت المخصصة لاغراض السكن الخاص عملاً باحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المشافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية